الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

20 **ذو الحجة** 1435 –14 **أكتوبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	17

كانت تحمل في حوضها 15 منهم.. والجهات الحكومية تحقق إصابة 6 طلاب في حادث انقلاب "هايلوكس" بصبيا

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/exngde

هد كاملي- سبق- جازان:
باشر عدد من الجهات الحكومية، من ضمنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التحقيقات في حادثة طلاب السلامة العليا التابعة لتعليم محافظة صبيا، وذلك بعد أن تعرض 15 طالباً منهم ظهر اليوم لحادث انقلاب بعد أن كانوا في وضع غير آمن في حوض هايلوكس.
ووصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان الحادث بالمؤسف؛ لأن ضحاياه أطفال أبرياء، مؤكدة أنها ستتحقق من الحادثة، وستصدر بياناً إلحاقياً يبين كافة تفاصيل التحقيقات.
وكان الحادث قد أسفر عن إصابة 6 طلاب، تم نقل أربعة منهم عن طريق الإسعاف التابع للهلال الأحمر، فيما نقل المواطنون الحالتين الأخريين.
وأخبر شهود عيان "سبق" أن المركبة التي كانت تقل الطلاب أثناء عودتهم من المدرسة كانت تفتقد وسائل السلامة اللازمة، وكان السائق يضع الطلاب في الصندوق الخلفي، ثم انقلبت السيارة في وسط الشارع؛ ما ألحق بالطلاب إصابات متفرقة.
وقال المتحدث الرسمي باسم الهلال الأحمر بجازان، بيشي الصرخي، لـ"سبق": "باشرت فرقتا إسعاف من الهلال الأحمر حادث انقلاب مركبة من نوع "هايلوكس" تقل عدداً من طلاب مدرسة السلامة، وتبين وجود ست إصابات في الموقع، وقد تمكنت الفرق من نقل أربع حالات بعد تقديم الخدمة الإسعافية الميدانية، فيما نقلت حالتان عن طريق سيارات المواطنين، إلى مستشفى بيش العام".
وأوضح الأهالي أنهم تقدموا مراراً بطلبات للتعليم من أجل توفير وسائل نقل مناسبة للطلاب لحمايتهم من حوادث الطرق.

"الأمانة": لدينا برامج مكافحة ومشروع ما زال في مرحلته الأولى بعد الأمطار.. قرى جازان بلا تصريف والأهالي يشكون "البعوض"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/ewngde

محمد المواسي- سبق- جازان:
حوّلت الأمطار التي شهدتها منطقة جازان، خلال ثلاثة أسابيع ماضية، قراها إلى بحيرات من المياه؛ بسبب عدم وضع خطط لتصريفها عند سفلتة بعضها؛ فيما لم يحظ بعضها بعد بالسفلتة؛ ما جعلها تتحول إلى بحيرات مياه، وملاذ آمن للبعوض، الذي بات يهدد حياة الأهالي؛ لكثافته ولخطورته في نقل الأمراض.
ولم يجد أهالي قرى محافظة صبيا مخرجاً من مياه السيول التي قطعت طرقاً نحو عشر قرى في المحافظة؛ حتى وقعوا في مأزق المستنقعات المائية التي باتت تهدد صحتهم؛ مطالبين بتدخل عاجل من الجهات المختصة.
وكشف عدد من سكان قرية: "طناطن والحسيني، والهيجا، ومشلحة"، في مركز الكدمي بمحافظة صبيا، وقرية "أبو السلع" وقرية "العشة" و"المحلة غوان" لـ"سبق"، أن تجمعات مياه تشهدها قراهم جراء مياه الأمطار، تَسَبّبت في تكاثر البعوض في قراهم، وعطّلت الطرقات الترابية؛ حيث علقت بها العديد من السيارات (في الطين)، ولا تزال الطرق سيئة؛ على حد تعبيرهم.
وشهد منزلا المواطنيْن موسى عطافي وإسماعيل أبو عزام، في قرية "أبو السلع"، دخول مياه الأمطار، جراء عدم وجود تصريف لها في شوارع القرية، وعدم تدخل الجهات المختصة لشفط مياه الأمطار.
فيما لا يزال منزل المواطن عبد الله خلوي من سكان قرية غوان، مَجمعاً لمياه الأمطار، بعد أن تمّت سفلتة الشوارع القريبة من منزله، ورفع مستواها؛ مما تسبب له في أضرار جسيمة داخل منزله، وعرّضه وأسرته للخطر جراء البعوض الذي انتشر بكثافة في المنزل.
وطالب "خلوي" بتحرك بلدية محافظة صبيا لإصلاح الطرق أو وضع حفَر لتصريف مياه الأمطار في القرية بشكل عاجل. وقطعت الأمطار الغزيرة -التي شهدتها محافظة "أبو عريش" بمنطقة جازان- طريق أكثر من أربع قرى في المحافظة؛ لعدم سفلتته حتى علقت الكثير من السيارات في الطين، وتظل القرى شبه محتجزة؛ بحسب أهاليها.
وأوضح عدد من أهالي القرى لـ"سبق" أنهم توجّهوا ببلاغ للدفاع المدني؛ فأبلغهم أنه ستتم تشكيل لجنة للوقوف على حيثيات الطرق في القرى
ولا يزال المارة بطرق قرية الأسرار والمهدج والحلحلة والعالية، الواقعة شمال وشرق إسكان الحصمة، يعانون بسبب انجراف الطرق جراء مياه الأمطار، وأعرب الأهالي عن خوفهم من عودة الدراسة قبل تهيئة الطرق.
وقال المواطن محمد حسين عطيف لـ"سبق": تقدمت لبلدية أبو عريش وإدارة الطرق ومحافظة أبو عريش؛ للنظر في وضع قرية الأسرار، الواقعة شمال وشرق إسكان الحصمة؛ لأن إدارة الطرق قامت بتعديل مسار الطريق عن منازلنا، ولا تزال تتخبط في حل المشكلة وتقول إن لدينا طرقاً تخدم منازلنا المتردية؛ ولكن لم أجد أي تجاوب".
وأضاف: "أوصلت مطالب الأهالي إلى جمعية حقوق الإنسان للنظر في وضع الأهالي وعدم تجاوب إدارة الطرق ومحافظة أبو عريش؛ لكن لم نلمس النتائج بعد، وأشعرت المجلس البلدي ببلدية أبو عريش بوضع الأهالي ومعاناتهم؛ فقالوا إنه سوف تدرج قراكم ضمن المشاريع القادمة لسفلتتها".
من جهتها، واصلت مديرية الدفاع المدني بمنطقة جازان، استعداداتها لمواجهة، تبعات الأمطار التي شهدتها المنطقة خلال الأسبوعين الماضيين.
وقال الناطق الإعلامي لأمانة منطقة جازان طارق الرفاعي لـ"سبق": "لدى الأمانة برامج متكاملة في عملية المكافحة الشاملة داخل الأحياء السكانية حسب اختصاصها؛ حيث تقوم بجميع أعمال المكافحة بجميع أنواعها؛ ومنها المكافحة الميكانيكية؛ حيث يقوم من خلالها بردم المستنقعات الدائمة، التي تنتج عادة بفعل الأمطار".
وأضاف: "أعمال المكافحة المنزلية يتم من خلالها مكافحة البعوض؛ وذلك بتغيير البيئات التي يتكاثر فيها؛ فقد تم استبدال عدد من خزانات المياه مجاناً؛ بسبب ما ينتج عنها من تجمعات للبعوض، كما تم تركيب عدد من أغطية غرف التفتيش والصرف الصحي".
وتابع: "كما تم تركيب عدد من حوامل المكيفات (بلاستيكي)، مع التوصيلات لتصريف مياه المكيفات، وكذلك تم تركيب عدد من "الشبوك" المشبعة بالمبيدات في الأحياء والقرى ذات الوبائية العالية، والمكافحة الكيميائية، يتم من خلالها استخدام المبيدات الكيميائية في البؤر؛ وذلك بالرش؛ وهي مبيدات غير ضارة".
وأكد "الرفاعي" أنه لا يزال العمل مستمراً لتغطية كامل المنطقة؛ وخاصة المناطق ذات الوبائية العالية كمرحلة أولى، والأمانة والبلديات جهة مكافحة، ولا يمكن لها استئصال البعوض بشكل نهائي؛ وخاصة مع فترة الأمطار في المنطقة.
وقال: "الأمانة تواجه عوائق في عمليات الرش"، وطالَبَ بالتعاون معها من قِبَل الجميع.

وأضاف "الرفاعي": " لدى الأمانة مشروع لتغطية المنطقة، بمشروع لتصريف مياه الأمطار، وهذا المشروع ما زال في مرحلته الأولى، حيث أقيم في الطرق الرئيسة للمحافظات وتم تنفيذه في إحدى قرى محافظة ضمد بسبب ما تخلفه الأمطار بها من مستنقعات".

واختتم "الرفاعي" تصريحاته لـ"سبق" بأن ميزانيّة سنوية قد خصصت لاستكمال مراحل المشروع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يقترح تعديل اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال الموقتة والموسمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
عقد مجلس الشورى جلسته العادية الـ 58 اليوم برئاسة الدكتور عبد الله آل الشيخ ونظر في عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، والتي تضمنت مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مشروع اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية واقتراح تعديل البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م/88).
وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد في تصريح بأن المجلس استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور فهد العنزي في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة الإستراتيجية في جلسة سابقة.
وتمثل الإستراتيجية نسخة محدثة للإستراتيجية المعتمدة في العام 1424 هـ استجابة لتوجيه المقام السامي بتحديثها، بما يواكب المتغيرات التي طرأت خلال الأعوام الماضية وإضافة المزيد من المهمات على تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار.
وتضمنت الإستراتيجية خطة تنفيذية للقطاعين العام والخاص المعنية بالتنمية السياحية، تتضمن البرامج والموازنة المطلوبة ونسبة مساهمة كل من الهيئة والقطاعات الحكومية والخاصة.
تتوجه الإستراتيجية إلى استخدام السياحة كأداة اقتصادية تساهم في توفير فرص العمل للمواطنين وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز التنمية المتوازنة في المناطق، وإلى تخطيط تنمية السياحة بطريقة متوازنة ومستدامة تبرز البعد الثقافي والاجتماعي والحضاري للمملكة.
وأوضح الحمد أن المجلس كان استهل جدول أعماله باستكمال مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في شأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1435/1434 هـ، الذي سبق للمجلس البدء بمناقشته في جلسته العادية الـ 57 التي عقدت يوم الاثنين 1435/11/27هـ .
وأوصت اللجنة المصلحة بتضمين تقاريرها القادمة توضيحاً لأسلوب الفحص المطبق لديها، وآلية إسناد الحالات (الإقرارات) المختارة للفاحصين، ووضع منهجية موحدة للحد من تفاوت أسلوب الربط الزكوي والضريبي من فرع الى آخر، والحد من تأخير الربوط بأخذ عاملي الأخطار والأهمية النسبية في الاعتبار، وسرعة تطوير النظم والهياكل الإدارية وأساليب العمل في مصلحة الزكاة والدخل وبما يؤدي إلى تطوير الأداء.
وفي بداية مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها، أبدى أحد الأعضاء ملحوظات عدة وطالب بأن تعمل المصلحة على تسديد احتياجها من الوظائف الشاغرة، كما لاحظ قلة الوظائف النسائية، ووجود موظفين غير سعوديين يعملون في مجال الزكاة على رغم عدم خبرتهم.
واقترح أن تفتح المصلحة حساباً لمن يرغب في صرف زكاته عن طريقها لغير الملزمين بدفع زكواتهم للمصلحة.
واقترحت إحدى العضوات الاستفادة من خريجي الجامعات وأقسام المحاسبة في ما يخص عمل المصلحة.
وبعد الاستماع إلى العديد من الآراء والملحوظات وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

وأفاد الحمد بأن المجلس انتقل بعد ذلك لمناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، في شأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1435/1434هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون، إذ أوصت اللجنة أن تضمّن الوزارة تقاريرها السنوية المقبلة ما تم في شأن تنفيذ ما يخص الوزارة في (الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية)، التي اعتمدها مجلس الوزراء لمعالجة الحوادث المرورية والحد منها.
كما دعت اللجنة في توصية لها، إلى أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة معلومات عن مشاريع النقل العام في المدن، وأن يشمل نسبة الإنجاز والصعوبات والحلول المقترحة، وطالبت بالتنسيق مع الأمانات والبلديات لتخصيص مواقع لمحطات نقل البضائع بالشاحنات وأن تكون في المداخل الرئيسة للمدن.
وبعد طرح التقرير للمناقشة تساءل أحد الأعضاء عن تدنّي الصيانة في بعض الطرق بينما يتم التركيز على طرق أخرى ليست في حاجة لتواجد آليات الصيانة في شكل مستمر فيها.
فيما طالب آخر بأن يتضمّن تقرير الوزارة مسحاً شاملاً عن حالة الطرق في المملكة وما خصص لها من مبالغ مالية للصيانة الوقائية والعادية.
وانتقد آخر، توصيات اللجنة وبيّن أن التوصية المتعلقة في شأن تنفيذ ما يخص الوزارة في (الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية)، لم يمض على إقرارها سوى عام واحد والجهات المشاركة فيها 9 جهات حكومية، مؤكداً أنه من المبكر أن تتم التوصية بهذا الأمر، كما لفت الانتباه إلى أن التوصية الخاصة بمشاريع النقل العام في المدن لا تختص بها وزارة النقل، إذ تم إنشاء هيئة للنقل العام وعند مباشرة أعمالها سيتم الإطلاع على تقريرها وما يتضمنه مما طالبت به اللجنة من معلومات عن مشروعات النقل العام في المدن.
واتفق عضوان على ضرورة تكثيف الرقابة على محطات وزن الشاحنات نظراً إلى ارتفاع حمولاتها وخطورتها على مستخدمي الطرق .
ولاحظ آخر أن التقرير تضمّن جملة من الصعوبات التي تواجهها الوزارة، ومنها النقص في الكادر الفني في مجالات التصميم والإشراف والمتابعة وحاجتها إلى مزيد من المهندسين في ظلّ التسرب الوظيفي وقال: «إن اللجنة لم تعالج هذا الأمر في توصياتها ولم تتطرق إليه في رأيها».
واقترح آخر أن تتم الاستفادة من موانئ المملكة في النقل البحري للبضائع والركاب، للحد من السلبيات التي تقع في الطرق البرية، ومنها الحوادث المرورية وازدحام الشاحنات .
وأشارت إحدى العضوات إلى أن مشاريع الطرق في أطراف المملكة تأخذ وقتاً طويلاً في تنفيذها وتعد بعضها مشروعات متعثرة.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وأشار مساعد رئيس مجلس الشورى، إلى أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مشروع اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال الموقتة والموسمية واقتراح تعديل البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م/88) وتاريخ 1428/11/3هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي .
ورأت اللجنة في تقريرها أهمية تعديل اللائحة لتلافي الملحوظات التي رصدتها أثناء تطبيقها من الجهات المعنية وبخاصة وزارة العمل وهيئة الرقابة والتحقيق ووزارتي الداخلية والحج.
واقتضى التعديل حذف بعض المواد لتكرارها كالمادتين السادسة والسابعة وتخفيض مدة تأشيرة العمل الموسمي لأربعة أشهر كحد أقصى، وتحديد بداية موعد الدخول ونهايته، وغير ذلك من التعديلات التي تختص بالعقوبات ومواد تختص بتنظيم اختصاصات وزارة العمل.
وأيدت اللجنة التعديل على البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م/88) وتاريخ 1428/11/3هـ، المتعلق بفرض رسم تأشيرة الدخول للعمل الموسمي، والذي جاء استجابة لتعديل المادة الثالثة من مشروع اللائحة المعدلة التي تضمّنت حكماً بتحديد فترة الإقامة للعمل الموقت.
وبعد طرح التقرير والتعديلات المقترحة للنقاش، رأى أحد الأعضاء عدم مناسبة تحديد العمل الموسمي بموسم الحج فقط، إذ أن هناك أعمالاً موسمية أخرى زراعية وغيرها، وطالب بأن تقوم مكاتب العمل في كل منطقة بتحديد الأعمال الموسمية وأن تشملها هذه اللائحة.
فيما رأت إحدى العضوات ضرورة أن تطور هذه اللائحة لتشمل عقود المشروعات الحكومية القصيرة، وطالبت بتحديد المهن التي تخضع لهذه اللائحة.

واقترح أحد الأعضاء أن تكون مدة تأشيرة العمل الموسمي ستة أشهر قابلة للتمديد لمدة مماثلة، إذا تقدم صاحب العمل بما يثبت حاجته لبقاء العامل وفق ضوابط محددة.
وأكد عضوان عدم مناسبة تضمين اللوائح التنفيذية لعقوبات، وطالبا بأن تكون العقوبات وفق نصوص نظامية.
وبعد الاستماع إلى العديد من الآراء والملحوظات وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

"الشورى": اتهامات لوزارة النقل بالفساد "صراحة وتلميحاً" ومطالب بتدخل "نزاهة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
اتهم عدد من أعضاء مجلس الشورى السعودي وزارة النقل بالفساد «صراحة وتلميحاً»، مشيرين إلى رداءة الطرق، وتعثر مشاريعها منذ أعوام. وقالوا إن الدولة رصدت بلايين الريالات للوزارة من أجل الطرق وصيانتها، إلا أنهم - في مجلس الشورى - لا يملكون معلومات عما تقوم به الوزارة. وقدم أعضاء، جلسة «الشورى» أمس (الإثنين)، تجارب شخصية قالوا إنها تثبت فساد الوزارة وفشلها في تنفيذ الطرق وصيانتها. (للمزيد).
وأشار العضو عبدالله الناصر إلى جسر حيوي يربط الشبكة الكبرى لطرق الرياض ببعضها، ظل متعثراً منذ ستة أعوام، ولا يتجاوز طوله 100 متر. وطالب الناصر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالتحقيق في قيمته البالغة 37 مليون ريال، فيما تبلغ قيمة عقد الشركة المشرفة على المشروع 16 مليوناً. واعتبر هذا «النموذج المصغر» دلالة على الفساد، والكسل، وعدم الاهتمام من الوزارة، على حد تعبيره. وتساءل مستهجناً: «هل توجد في الدنيا شركة استشارة تأخذ نصف قيمة عقد المشروع؟ أليس هذا فساداً»؟ وأشارت العضو منى المشيط إلى تعثر مشاريع الوزارة في المناطق الطرفية، موضحة أن تنفيذها يستغرق فترات طويلة، ما شكل خطراً على حياة المواطنين، كما أن المُنفَّذ منها رديء، وصيانته رديئة، على رغم الاستثمارات الكبيرة في إنشائها.
وطالب العضو منصور الكريديس من زملائه أثناء تنقلهم على الطرق السريعة رصد حال الطرق، لأن وزارة النقل لم تقدم للمجلس أيُ معلومات عنها، أو عن البلايين المرصودة من الدولة لصيانتها أو تعبيدها. واستغرب العضو أحمد الزيلعي تراجع الوزارة في النقل البحري، «إذ إن الوثائق التاريخية تثبت أن المملكة كانت رائدة في النقل البحري حتى عهد الملك سعود، مستشهداً بالأرصفة البحرية على البحر الأحمر في مناطق عدة. وأضاف: «الواجهات البحرية في مكانها، والرجال هم الرجال، ولكن الهمم فترت، والرؤى قصرت، على رغم أن الظروف الآن أفضل».

عياشي: العناية غائبة والتشخيص خاطئ في مستشفى الدرب تأخر نقل المصابين تسبب في وفاة أحدهم وتفاقم حالات الآخرين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

علي خواجي - جازان
أبدى إبراهيم عياشي استغرابه من تدني مستوى النظافة والإهمال في مستشفى الدرب، وذكر عياشي، الذي كان مرافقًا لابن عمه في المستشفى قبل تحويله إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، أن ابن عمه تعرض لحادث مروري مع مجموعة من منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بجازان بعد عودتهم من مشاركتهم في تنظيم حج هذا العام، لافتًا إلى أن تأخر المسعفين عن مباشرة الحادث عند وقوعه تسبب في وفاة أحدهم وتفاقم حالات الآخرين.. وفي حين أشار الناطق الإعلامي للهلال الأحمر بجازان إلى أن الفرقة، التى تلقت البلاغ كانت تباشر حادثا متزامنا مع حادث «الطوارئ» على طريق بيش وأنها سارعت فيما بعد لنقل حالتين إلى مستشفى الدرب، أكد الناطق الإعلامي بصحة جازان أن الشؤون الصحية بالمنطقة تجري تحقيقا للتثبت من الموضوع ومن ثم محاسبة المتسبب.
وأضاف عياشي: إن التقارير الطبية التي صدرت من مستشفى الدرب كانت خاطئة بالنسبة لمصاب قوات الطوارئ الخاصة مصعود عياشي، حيث تم تشخيص حالته بكسر باليد وكسر ثلاثة أضلاع، علما أن تقرير مستشفى الملك فهد بعد تحويل المريض إليه كانت نتائجه شعرًا في الضلع الثامن فقط، وتم فك الجبس من يد المصاب، لأنها عملت بطريقة خاطئة بمستشفى الدرب العام، وتم إعادة تجبير اليد بزاوية معينة، كما تم اكتشاف كسر بالحوض ويحتاج إلى عملية عاجلة، علما بأن مستشفى الدرب قد قام بعمل أشعة مقطعية مرتين للمصاب ولم يتم اكتشاف كسر الحوض علما أن المريض كان يشكو من ظهره ولا يقوى على الحركة إطلاقا وكان منومًا على كرسي الطوارئ الصغير والصلب من أسفل، ولم يتم غسل المصاب من الأتربة والأوساخ التي كانت بعد الحادث وعند موعد تحويله لمستشفى الملك فهد أرادوا أن يقوموا بتغسيله لغرض التحويل فقمت برفض ذلك علما بأن المريض مكث بمستشفى الدرب مدة يومين.
وفيات في غياب العناية
وتابع عياشي قائلا: أما بالنسبة لسوء نظافة المستشفى والممرات ودورات المياه فشيء لا يوصف، وهذا ما تثبته الصور من وجود سلم في ممرات المستشفى، وأيضًا سوء نظافة وعدم وجود كراسي للمراجعين، وعدم وجود كادر طبي أو تمريضي كاف، متسائلا: هل يعقل بأنه يوجد عامل واحد فقط طوال الليل، وأردف خلال مكوثي بالمستشفى لمدة يومين لم أشاهد قيام العمال بغسل البلاط أو تنظيفه، وفي حالة حاجتك لعامل يتم البحث بلا جدوى.
ولا توجد عناية مركزة علمًا أنه في حالة وجودي بالمستشفى خلال يومين ومرافقتي لابن عمي توفي شخصان وذلك لسوء تعامل الكادر الطبي وعدم وجود عناية مركزة وعدم وجود تحويلات لمستشفيات أعلى كفاءة إذا لم يكونوا قادرين على التعامل مع الحالات التي تصلهم.
كما تم وضع أحد متوفى قوات الطوارئ الخاصة في غرفة مستودع للعربات والشراشف لمدة تزيد على ساعتين، حتى قام ضباط من زملاء المتوفى بنقله عن طريق سيارتهم الرسمية سيارة قوة الطوارئ الخاصة.
من جهته أكد الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي، بأنه سيتم التحقق من الموضوع، وإذا ثبت أن هناك أي تقصير سوف يتم محاسبة المتسبب.
تأخر المسعفين
وعن تأخر المسعفين في مباشرة الحادث عند وقوعه قال العياشي تم إبلاغ الهلال الأحمر بالشقيق، الذي أفادهم بأن الموقع يتبع الدرب، وتم إبلاغ الدرب الذي أفاد بأنه يتبع الشقيق، وتم تأخير التواجد حتى وفاة أحد المصابين وتضاعف حالة باقي الأشخاص الذين تم تحويل أحدهم للألماني والثاني لمستشفى قوى الأمن، وتم تحويلهم من قبل مستشفى الملك فهد، وفيما لايزال اثنان يرقدان فيه.
وأضاف العياشي: إن حالات الإصابات كانت لثمانية أشخاص ولو تم حضور الهلال الأحمر بالدرب أو الشقيق معا فلن يقوموا بتغطية الحادث.
من جانبه أوضح الناطق الإعلامي للهلال الأحمر بمنطقة جازان بيشي الصرخي، بأنه ورد بلاغ عن الحادث إلى غرفة العمليات عند الساعة 23,45 دقيقة، وأثناء البلاغ كانت فرقة الدرب تباشر حادثًا على طريق بيش، فقام المسؤول في غرفة العمليات بإبلاغ عمليات عسير بأن فرقة الدرب تباشر حادثا ببيش، وعليهم إخراج فرقة من مركز الحريضة والتوجه إلى الموقع، وفرقة الدرب بعد انتهائها من حادث طريق بيش قامت بالتوجه إلى موقع الحادث ووصلت عند الساعة 12,11 دقيقة، ونقلت حالتان إلى مستشفى الدرب العام، حيث باشرت ثلاث فرق من الهلال الأحمر وهي من مركز الحريضة، ومن مركز مربة، ومن الدرب.

5 جهات تراقب التزامها بضوابط النشاط

لا عمل لمحال التزيين النسائي بعد 11 مساء ابتداء من الغد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141014/Con20141014728699.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

ابتداء من الغد سيتم تطبيق ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي بتعاون 5 جهات حكومية وهي كل من وزارتي العمل، والشؤون البلدية والقروية، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدفاع المدني، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

من أبرز هذه الشروط عدم تجاوز فترة العمل الساعة الحادية عشرة مساء مع وضع لوحات توضح ذلك على مدخل المحل، إضافة لإمهال المحال القائمة التي تمارس ذات النشاط أن تصحح أوضاعها خلال مدة لا تتجاوز سنة ابتداء من الغد.

وتقتصر هذه الضوابط على ممارسة النشاط بكل ما يتعلق بتزيين النساء.

وجاء في جملة الشروط المفروضة على المتقدمة لطلب الحصول على الترخيص أن تكون المتقدمة للحصول على الترخيص لممارسة النشاط سعودية الجنسية، وألا يكون قد حكم عليها بحد شرعي أو بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليها اعتبارها، وألا يقل عمرها عن 25 عاما، يستثنى من ذلك الحاصلة على دبلوم التجميل من إحدى الكليات التقنية للبنات التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أو ما يعادل الدبلوم معتمدا من المؤسسة، مع ضرورة إدارتها للمحل بنفسها، أو بتعيين مديرة سعودية متفرغة لذلك.

وفيما يختص باشتراطات ممارسات التزيين النسائي في المحل يشترط توفر الاشتراطات السابقة المطلوب توافرها في المتقدمة للحصول على الترخيص إضافة إلى الحصول على شهادة صحية معتمدة من البلدية تثبت سلامتها من الأمراض المعدية، مع ضرورة التزامها باللباس المحتشم داخل المحل.

وستتولى بعد ذلك الجهات المختصة التفتيش على المحال ومراقبتها والتنسيق فيما بينها، بواسطة العناصر النسائية التابعة لها، أو بمشاركة عناصر نسائية رسمية من جهات أخرى في أعمال التفتيش. وفي حال وجود مخالفات، فعلى تلك الجهات ضبطها والتحقيق فيما يخصها، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة. وجاء ضمن شروط مزاولة مهنة التزيين النسائي الحصول على ترخيص من البلدية بعد التنسيق مع الدفاع المدني، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ لابد للحاصل على الترخيص اقتصار ممارسة نشاطه بما يتعلق بتزيين النساء، مع ضرورة الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية والنظامية.

وتعد وزارة العمل هي الجهة صاحبة الاختصاص في تطبيق ضوابط تشغيل النساء كأجيرات لدى صاحب العمل، وعلى الجهات الحكومية الأخرى التي لها ملاحظات على تشغيل النساء في محال التزيين النسائي، إبلاغ وزارة العمل للتعامل معها وفقا للأحكام والضوابط المنظمة لذلك.

ويشترط في المحل المعد لممارسة النشاط أن يكون ملائما من حيث الموقع والمساحة، وفقا لما تحدده القواعد التنفيذية لهذه الضوابط، ويخصص المحل وتجهيزاته لما هو لازم لممارسة النشاط المرخص له ولا يجوز استغلاله لأي غرض آخر، كما لا يجوز التنازل عن الترخيص أو تعديل النشاط إلا بعد الحصول على الموافقة اللازمة من البلدية، وينبغي تحديد أوقات العمل بما يتناسب مع طبيعة هذا النشاط وخصوصية مرتاديه وفقا لنظام العمل على ألا تتجاوز فترة العمل الساعة الحادية

عشرة مساء، مع وضع لوحة داخل المحل توضح ذلك. وللبلدية إيقاف الترخيص بقرار مسبب إذا تكررت مخالفة أي من الضوابط رغم سابق الإنذار، أو إلغاء الترخيص إذا لم يمارس النشاط، أو توقف مدة عام دون سبب مشروع.

أمانة جدة: أغطية الصرف الصحي ليست مسؤوليتنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141014/Con20141014728713.htm

زين عنبر (جدة)

أكد المتحدث الرسمي لأمانة جدة محمد البقمي، أن أغطية وحفر الصرف الصحي ومعالجتها من اختصاص شركة المياه، مشيراً إلى أن لدى الأمانة بلاغات تردها من مواطنين عن وجود ملاحظات حول بعض أغطية الصرف الصحي، راميا مسؤوليتها على شركة المياه.

وحول الغرامات المتبعة في مثل هذه الحوادث، أوضح البقمي في معرض حديثه أمس لـ «عكاظ» أن الغرامات المتعلقة بمثل هذه المخالفات محددة وفق ضوابط ولوائح معتمدة من مجلس الوزراء ولا صلاحيات للأمانة في تحديدها أو تغييرها، والتزم المتحدث الرسمي للأمانة الصمت حيال التطورات المتلاحقة في حادثة خزان شارع التحلية، مستدركا «أن الأمانة ليست مخولة في الوقت الحالي بالإفصاح عن مستجدات تفاصيل قضية وفاة المواطن علي محمد منشو وطفله في حادثة غرفة الصرف الصحي بجوار أحد المراكز التجارية في شارع التحلية حتى تنتهي أعمال لجنة التحقيق التي تم تشكيلها بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة لمتابعة مجريات التحقيق ومعرفة المسببات، مشيرا إلى أنهم في انتظار صدور بيان رسمي من اللجنة يكشف مجريات القضية ومسارها».

من جهته أوضح المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي، أن دعوى الحق الخاص يحركها صاحب الحق الخاص وهم ذوو الفقيد منشو، أما الحق العام فتتولاه هيئة التحقيق والادعاء العام كونها تنوب عن المجتمع في مثل هذه القضايا، مشيرا إلى أنه في حال أقيمت الدعوى ضد جهة حكومية فينظر في الأمر من قبل ديوان المظالم «المحكمة الإدارية»، مضيفا في مثل حادثة «بالوعة الموت» قد يتم تعويض مادي إضافي إلى جانب الدية المقررة شرعاً.

وأبان الخولي أن شركة المياه وأمانة جدة والمالك هم من يتحملون المسؤولية في هذه القضية، متمنياً أن تكون لدى الجهات المختصة آلية عمل لدرء المشكلات قبل وقوعها وليس ردة فعل لما يقع، مضيفاً أن بيان أمانة جدة كان ضعيف الحجة ولا يعفيها من المسؤولية، فيما لم تصدر شركة المياه أي بيان.

وأكد الخولي أن مالك المركز التجاري سيكون ملزماً بالدية الشرعية، فيما تتحمل شركة المياه والأمانة مسؤولية الإهمال والتقصير.

إفشال مخططات امرأة لتحويل "أيتام" دور الرعاية إلى إرهابيين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141014/Con20141014728730.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
لم يتمكن بعض المحرضين من استغلال الأيتام وجرهم إلى أتون الأفكار المتطرفة وتحويلهم إلى أدوات لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية، حيث إن الجهات الراعية للأيتام رصدت ثمة أصوات تحاول استقطاب الأيتام إلى كرة اللهب المتمثلة في التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي جعل المسؤولين عن دور الأيتام يعززون الأمن الفكري لمنسوبي دور الأيتام بحزمة من الدورات بمشاركة العديد من المختصين.
وكشف مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد دخيل الله الثبيتي أن الجهات الراعية للأيتام بوزارة الشؤون الاجتماعية أفشلت محاولات المحرضين، وتمكنت من إبعاد الأيتام عن أصحاب السوء الذين يقودونهم إلى تلك التصرفات غير المسؤولة.
وأضاف أنه تم اكتشاف امرأة تنتمي للفكر الضال قامت بتبني أطفال من أحد دور الأيتام وكانت تحاول غرس الأفكار التكفيرية في نفوسهم، ما حدا بالجهات المختصة إلى سحب الأطفال منها بعد اكتشاف ما تقوم به تجاههم وإعادتهم إلى الدار التي كانوا فيها قبل تهريبهم إلى الخارج وإلحاقهم بالتنظيمات الإرهابية، حيث تم إخضاعهم للعديد من البرامج التي تصحح المفاهيم التي لديهم وتعزيز انتمائهم الوطني.
وبين المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية أنه لا يتم تسليم الطفل لأسرة حاضنة إلا بعد اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من صلاحيتها لرعايته وحضانته، ويتم ذلك من خلال لجنة مخصصة، مشيرا إلى أن الإدارة تحرص على ضمان حق اليتيم في الرعاية الشاملة وفي حال إخلال الأسرة بأي من تلك الحقوق الأساسية فإن الوزارة تلجأ إلى سحب الرعاية من الأسرة وتحويلها إلى إحدى الأسر المناسبة.

مصادر: إغلاق فترة الاعتراضات آخر المراحل قبل تحديد الأولويات

"الإسكان" تستعد لتوزيع منتجات الدّعم السكني على المستحقين

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/0yngde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
تستعد وزارة الإسكان لتحديد أولويات المستحقين للدعم السكني، وتوزيع المنتجات السكنية على المستحقين وفقاً لآلية الأولوية.
يأتي ذلك مع إشعار الوزارة، للمتقدمين الذين تم تعليق طلباتهم، والبالغ عددهم حوالي 339 ألف متقدم، بان آخر فترة لاستقبال الاعتراضات عبر بوابة "إسكان" www.eskan.gov.sa سيكون يوم السبت المقبل، ٢٤ من ذي الحجة الجاري.
وأكدت مصادر مطلعة لـ"سبق"، بأن الوزارة ستعمل بعد ذلك على التحقق من الاعتراضات المقدمة من الذين تم تعليق طلباتهم، وتأهيل الحالات التي تنطبق عليها شروط الاستحقاق، ومن ثم البدء في تحديد أولويات الاستحقاق، على جميع المستحقين للدعم السكني، للمرحلة الأولى وتشمل من أعلن استحقاقهم سابقاً، والذين يبلغ عددهم 620889 إضافة لمن تمت معالجة طلباتهم، بعد دراسة اعتراضاتهم.
وبينت المصادر بأن الوزارة ستشرع بعد تحديد الأولويات في توزيع منتجات الدعم السكني على المستحقين.

مواطنون: يجب علينا الإبلاغ عن كل مخالف لمحاسبته فوراً

عدم التقيد بالتسعيرة يرفع أسعار المواد الغذائية في غياب الرقابة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/Oyngde

متعب البقمي- سبق:
شهدت عدد من المحال التجارية المتخصصة في بيع المواد الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار البيع، بسبب الإقبال الكبير بصفة يومية من قِبل المستهلكين لشراء المواد الغذائية، وسط شكوى المواطنين من عدم التقيد والالتزام من قبل هذه المحال ووضع تسعيرة على البضاعة المعروضة لديهم.
وأوضح عددٌ من المواطنين لـ"سبق" أن غياب عدد من الجهات الرقابية عن متابعة الأسواق جعلت البعض من أصحاب المحال التجارية أو العاملين فيها ينتهزون الفرص في ارتفاع الأسعار، وذلك لعدم وجود تسعيرة على البضاعة توضح قيمتها للمستهلك.
وأضافوا أن قرار مجلس الوزراء القاضي بمنح وزارة التجارة والصناعة صلاحية إيقاع العقوبات الفورية على المخالفات، بما في ذلك إغلاق المحلات المخالفة، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، يجب أن ينفذ ضد المخالفين، متمنياً البدء في عمل حملات تفتيشية مكثفة مستمرة على المحال التجارية بمختلف مناطق المملكة، للتأكد من التزامها بوضع بطاقة السعر على المنتجات ومحاسبة كل مخالف ولضمان عدم ارتفاع الأسعار مرة أخرى.
وأكدوا أن وزارة التجارة والصناعة قد أهابت في وقت سابق بكافة المستهلكين التعاون معها في تطبيق هذه التعليمات، وذلك بالإبلاغ عن أيّة محلات، لا تلتزم بوضع بطاقة السعر على معروضاتها من بعد تاريخ 1/ 6/ 1434هـ، من خلال الاتصال بمركز بلاغات المستهلك (8001241616) أو استخدام الأجهزة الذكية المخصصة لذلك.
ولفتوا إلى أهمية التعاون من قبل كل مواطن مع الجهات الرقابية وتقديم البلاغات الفورية ضد المخالفين لتتم محاسبتهم من قبل الجهات ذات الاختصاص.

رعاية المسنين وتأنيب الضمير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141013/Con20141013728603.htm

صالح إبراهيم الطريقي

في مطلع هذا الشهر (أكتوبر)، وتزامنا مع اليوم العالمي لكبار السن الذي تتبناه الأمم المتحدة كل عام، كان هناك نقد موجه لنا لغيابنا عن مؤشر «غلوبال إيج واتش» الذي يستقي معلوماته من تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي لتصنيف مستوى الاهتمام بالمسنين.
كذلك وصفت عضوة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتورة «فوزية أخضر» رعاية وأوضاع المسنين لدينا بالمزرية، وأن مراكز الإيواء ضعيفة، وإمكاناتها محدودة، والرعاية الصحية فيها شبه غائبة، وأن مؤسسات الدولة لا توفر تأمينا صحيا لكبير السن.
ومن خلال غياب المعلومات، وما طرحته الدكتورة «فوزية»، تبزغ قضية رعاية المسنين ومأزق تعاطي المجتمع مع دور المسنين كخطيئة تدفع لتأنيب الضمير؛ لأنه يطرح مفهوم عقوق الوالدين أو التفسير القديم له، ولكن هل يستقيم التفسير القديم مع المعاش الآن؟
قبل الإجابة على هذا السؤال، لا بد من سؤال: ما الذي يحتاجه المسن المصاب بأمراض مزمنة؟
يحتاج لمكان خاص يتوفر فيه الأجهزة الطبية الأولية وممرضة تتابع حالته الصحية ومواعيد أدويته، وهذه الاحتياجات تستطيع الطبقة الغنية توفيرها داخل البيت للمسن مهما كان مرضه المزمن، ولكن ماذا عن الغالبية «الطبقة المتوسطة»؟
هم، بالتأكيد، ليس لديهم القدرة الاقتصادية لتوفير كل هذه الرعاية الصحية لمسنيهم داخل المنزل، وهذا ما يجعل وجود دور رعاية للمسنين تقدم خدمات طبية جيدة للمسنين بتكلفة معقولة أمرا يلح على المجتمع ليعمل في هذا الاتجاه.
وليحدث هذا، على المجتمع طرح سؤال: هل تقديم رعاية صحية جيدة للوالدين في دار للمسنين يقطنها مسنون حواراتهم الممتعة تدور حول الماضي؛ لأن مستقبلهم أصبح خلف ظهرهم، فيما أنت وفي كل مساء تزوره لتتجاذب معه الحديث، قبل أن تعود لمنزلك وأنت مطمئن بأن مسنك سيجد أفضل رعاية صحية له، يدخل ضمن عقوق الوالدين، أم ضمن تقديم أفضل خدمة صحية للوالدين؟
وعلى الآباء طرح سؤال على أنفسهم: هل الشعور بملكيتك لشيء يولد الأنانية، فلا تفكر بمستقبل من تعتقد أنك تملكه؟
وعلى الجهة المسؤولة عن تنظيم دور رعاية المسنين أن تسأل: هل دفع «300 ألف» في السنة لدار للمسنين تقدم خدمة طبية جيدة مقبول، إذ إن الكاتب وبسبب تخطيطه للمستقبل وجد أن راتب التقاعد لن يغطي المبلغ، وعليه أن يقدم على قرض، والبنوك لا تقرض المتقاعدين؟.

قضاؤنا والمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141014/Con20141014728783.htm

محمد بن عبدالله المشوح

ظلت قضايا المرأة خصوصاً في ما يتعلق بالزوجية ومتعلقاتها من طلاق وخلع ونفقة وحضانة مشكلة مؤرقة للقضاء منذ سنوات طويلة. وكان التخلف عن حضور الجلسات وتوزيع قضايا الزوجية على عدة قضاة وبطء المواعيد وغير ذلك أموراً شائكة مقلقة.
ولا شك أن القضايا تزداد والمرأة تعاني والعدالة أحياناً بطيئة وتعسف الرجال وقسوة بعضهم لا تقف عند حدٍ أو منتهى.
وفي ظل المشروع القضائي الكبير التي تنهض به وزارة العدل حالياً حضرت وظهرت هذه المشكلة بقوة. كيف وهي تشكل أكثر من 60% من القضايا المنظورة أمام القضاء، وشعرت الوزارة والمعنيون بالمشكلة الاجتماعية المؤرقة.
كانت الخطوة الأولى الصائبة في نظري هي قيام القضاء المتخصص للأسرة والأحوال الشخصية.
من المؤكد خلال خوضي وممارستي المهنية أن قضايا الأحوال الشخصية خصوصاً ذلكم العقد المرتبط بعضه ببعض أقصد الطلاق والخلع والحضانة والنفقة جميعها تتفق في الدعوى ولكنها في ظل غياب مدونات أو تقنين تختلف وتتفاوت في النتيجة والحكم. وإن كان التفاوت في القضايا الزوجية لا يكون كبيرا كما هو الحال في القضايا الحقوقية الأخرى. ومن هنا برزت الحاجة إلى وضع مبادئ عاجلة خصوصاً في ما يتعلق بقضايا المرأة في الطلاق والخلع والنفقة والحضانة.

إصدار المجلس الأعلى للقضاء قراره بحق المرأة بتسليمها كافة الأوراق المتعلقة بأطفالها المحضونين في جميع الدوائر. يؤكد جدية المؤسسة العدلية في معالجة قضايا المرأة التي ظل صك الحضانة الذي يصدر لها حبراً على ورق في ظل عدم تفعيل أعماله ونتائجه خصوصاً الأوراق الثبوتية وصك الطلاق ونحو ذلك.

لقد شعرت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بأهمية التعجيل بالإصلاح للجوانب الإجرائية والتنفيذية في ما يتعلق بالمرأة والتقاضي. وكان للتوجيهات المتعلقة بعدم جبر وقسر المرأة على العيش مع من لا ترغب خطوة هامة في مسار الاستقرار للزوجين والبحث عن حلول ناجحة لكلا الطرفين.

إلا أن الخطوة الأهم في نظري والتي كنا كمحامين ننتظرها -مما نراه ونسمعه من قضايا الزوجية وتعقيداتها- هي قرار توحيد الأحكام الأسرية من طلاق ونفقة وزيارة وحضانة وغيرها وإصدارها في صك واحد، بل وإعطاؤها الأولوية في ذلك حال النظر القضائي. كما أن التوجيهات الصريحة والعاجلة بضرورة سرعة البت والنظر والفصل في القضايا الزوجية خطوة هامة نحو حماية البيوت من التفكك وعدم اللجوء إلى كثرة المواعيد وبعدها. وفي نظري أنها خطوة اجتماعية رائعة سوف تكون إحدى الوسائل للقضاء على تفاقم وكثرة القضايا الزوجية ومحاولة لم الشمل وعدم زيادتها وتعقيدها.

بل لقد كشفت وزارة العدل مؤخراً عن رغبتها في إصدار مشروع مؤشرات الطلاق ويتضمن كافة الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والتعليمية لهذه الظاهرة، كما أن من المنتظر بشكل جاد إنشاء وكالة تعنى بشؤون الأسرة في التعاون مع الجهات الأخرى في ذلك.

إن من المهم الإشادة بدور الوزارة الجاد وفي هذا الجانب والنقلة التي تشهدها حقوق المرأة في المؤسسة العدلية إضافة إلى أهمية الدور التوعوي الذي يجب أن تتعاضد فيه الجهات والأفراد مع وزارة العدل وخصوصاً المرأة وزيادة البرامج التدريبية والتوعية للرجال والنساء كيما نشعر المرأة بكرامتها المصانة والمحفوظة في الشريعة وقضائنا المشرف.

كما أرجو من وزارة العدل أن يكون للمحامين دور في هذه الخطوات فهم يشكلون خبرات متراكمة ناجزة ويسعون للعطاء والبذل التطوعي وهم عين مطلعة على كافة تفاصيل تلك المشكلات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أن تكون مساويا لغيرك

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/10/14/article_895776.html

د. توفيق السيف

من النادر جدا أن تسمع زعيما يدعو للشدة في معاملة الناس. جرت عادة الزعماء والعلماء على القول إن اللين هو السنة الصحيحة. ويستشهدون على هذا بآيات وأحاديث، وينقلون روايات تاريخية عن ملاينة الزعيم أو العالم الفلاني لمعارضيه، فضلا عن أتباعه.

لكن مفهوم "اللين" لا يفيد كثيرا في العلاقات غير الشخصية، سيما مع المخالفين. مبدأ الملاينة صحيح في علاقة محددة بينك وبين شخص آخر، أو في علاقتك مع أتباعك والأشخاص الذين تجمعك وإياهم قناعة مشتركة ومفهوم واحد للحياة والعالم.

أما المعيار الناظم للمواقف العامة والعلاقة مع المخالفين فهو مبدأ "التسامح". التسامح هو الإقرار بأن لكل إنسان حقا في اختيار ما يراه مناسبا لشخصه، من فكرة أو اعتقاد أو طريقة عيش أو منظومة علاقات اجتماعية أو موقف سياسي أو تصور عن المستقبل.

أرضية هذا المبدأ هي الإيمان بعقلانية الإنسان وحريته، وكونه قادرا على حساب عواقب قراراته وأفعاله، وتحمل المسؤولية المترتبة عليها. نحن ننظر للناس كعقلاء يتبعون ما توصلوا إليه بعقولهم. أنت تؤمن بعقلك وحقك في اختيار

معتقدك ونمط عيشك ومواقفك، وترفض أن يلزمك الآخرون بما لا تريد وما تظنه غير معقول، رغم أنهم يرونه معقولا وصحيحا.
هذا حقك ولا غبار عليه. لكن عليك أن تعلم أن الآخرين، الذين يتفقون معك والذين يخالفونك، يملكون نفس الحق. وإذا مارسوه فسوف يتوصلون إلى خيارات مخالفة لخياراتك. ستكون رؤيتهم للحياة والعالم مختلفة، أولوياتهم مختلفة، ونظام عيشهم مختلف. أي أنهم سيكونون مختلفين عنك أو مخالفين لك. هذا حقهم، مثلما أقروا بحقك.
ثقافتنا الموروثة ونظام تعليمنا والقيم الناظمة لعلاقاتنا الاجتماعية قائمة كلها على اعتبار أن ما عندنا هو الحق الوحيد، وأن كل مخالفة له باطل يجب إنكاره وردعه. والحق أن كل ما نعرفه وما نؤمن به اجتهادات تقبلناها، لأننا ألفناها أو تعلمناها، فاقتنعت بها عقولنا أو ارتاحت إليها نفوسنا. وهي قد تكون حقا كاملا أو ناقصا.
الآخرون الذين يخالفوننا اتخذوا طريقا آخر، لأنهم اقتنعوا به أو ألفوه، ولديهم عليه أدلة مثلما لدينا من أدلة وربما أكثر. وهم يرونه حقا مثلما نرى الذي عندنا حقا. وهم – مثلنا – يغيرون آراءهم وقناعاتهم بين حين وآخر، فهل كان الأول باطلا والتالي صحيحا، أو العكس؟
لا يمكن لأحد إثبات أن ما يقوله هو عين مراد الخالق أو الحق الوحيد. كل إنسان يجتهد في إصابة الحق بقدر ما أعطاه الله من عقل وحرية، وهو مسؤول عن عواقب خياراته. إن أردنا أن نوصف بالتسامح فعلينا الإقرار بأن الناس سواسية في عقولهم وحقوقهم، ليس لأحد أن يرفع نفسه فوق الناس، وليس لأحد أن يظن الحقيقة واحدة، وأنه وحده العالم بها دون الناس.

اليوم السابع

"القومى للطفولة" يطالب إفريقيا بإنفاذ الميثاق الإفريقى لحقوق الطفل

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

أكدت الدكتورة عزة العشماوى الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة، أنه فى إطار الميثاق الإفريقى الخاص بحقوق الطفل ورفاهيته، تبرز عددا من التوصيات التى يجب على كافة الدول الإفريقية الأخذ بها، لتعزيز دورها فى حماية وتنمية الأطفال دون سن الثامنة عشرة. ولعل أهمها استناد السياسات الوطنية فى المستقبل على الميثاق الإفريقى لحقوق الطفل، وتشجيع التدابير الوطنية التى تتخذ فى ذلك الشأن، فضلا عن تفعيل الآليات الفعالة لمنع تجنيد الأطفال قسرا على المستوى الوطنى وسن تشريعات تجرم هذا السلوك. وأشارت إلى ضرورة تعزيز آليات حماية المجتمع وحماية الأطفال فى خطر والذين يعدون بمثابة المستقبل للقارة الإفريقية، والعمل على تحسين مستوى المعيشة للأسرة الإفريقية، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى الإقليمية والدولية فى تحسين الأوضاع الاقتصادية عامة والعمل على محاربة الفساد فى الدول الإفريقية، ووضع تدابير استباقية لحماية الأطفال فى حالات الكوارث والأزمات والحروب. جاء ذلك فى كلمة الدكتورة عزة عشماوى اليوم "الاثنين" خلال افتتاحها أعمال مؤتمر شبكة شمال إفريقيا لميثاق حقوق ورفاهية الطفل، بحضور اللواء مصطفى هدهود محافظ البحيرة واللواء أبو بكر عبد الكريم، مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان والسفيرة نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والدكتور طلعت عبد القوى، رئيس الاتحاد العام للمؤسسات والجمعيات الأهلية وممثلين عن وزارة التربية والتعليم وأعضاء اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق ورفاهية الطفل. وقال إن هذا المؤتمر بالغ الأهمية حيث نجتمع جميعاً لنتبادل الخبرات فى مجال إنفاذ الميثاق الإفريقى لحقوق ورفاهية الطفل، وكما نحتفل بيوم الطفل الإفريقى والذى يأتى هذا العام تحت شعار"نحو تعليم أساسى ذو جودة وصديق للطفل". وأضاف "أن المؤتمر يستهدف تعزيز العلاقات الإفريقية فى مجال حقوق الطفل، وإلقاء الضوء على القضايا المحورية المتعلقة بالطفل الإفريقى لاسيما فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها القارة السمراء ويتعرض فيها العديد من أطفال إفريقيا لتحديات كثيرة تتمثل فى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال تحت الخامسة، ووفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس، والفقــر، وأزمات نقص المياه، والوقود، والغذاء، والحروب والكوارث والأزمات، والنزوح. وأضافت أنه من بين تحديات التى تواجه القارة السمراء الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بذويهم، وعدم الاستقرار السياسى والإرهاب، فضلا عن التغيرات المناخية، وانتشار الأمراض والأوبئة القاتلة التى تحصد سنوياً أرواح الملايين من أطفال القارة السمراء أو تتسبب فى حرمانهم من حقهم الأصيل فى الحياة والبقاء والنماء فى كنف أسرة مستقرة. وأوضحت أن الميثاق الإفريقى لحقوق ورفاهية الطفل، هو الوثيقة التى تحدد الحقوق التى ينبغى على الدول الإفريقية الأطراف ضمانها للأطفال، وهو وثيقة رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الطفل فى منظومة حقوق الإنسان الإفريقية. وتابعت أن منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقى حالياً" اعتمدته فى يوليو 1990، ودخلت حيز النفاذ فى نوفمبر 1999. وتعد الوثيقة الإقليمية الأولى بشأن حقوق الطفل ويتكون ميثاقها من 48 مادة فى قسمين: القسم الأول (31 مادة) عن حقوق الطفل وحرياته وواجباته. والجزء الثانى (17 مادة) عن التزام الدولة باتخاذ التدابير التشريعية وغيرها لضمان إعمال الميثاق. وأشارت إلى أن الميثاق، جاء ليصبح الوثيقة الحقوقية المكملة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وكذلك نظراً لقلة تمثيل البلدان الإفريقية فى صياغة الاتفاقية، وشعور الكثيرين بالحاجة إلى اتفاقية أخرى لمخاطبة واقع الأطفال فى أفريقيا..لافتة الى أن الوثيقتين تتضمنان الكثير من البنود المتشابهة، وتعتمدان على نفس المبادئ العامة الأساسية وعدم التمييز، والمشاركة، ومصلحة الطفل الفضلى، وبقاء الطفل ونموه وتنمية قدراته بالإضافة لقضايا أخرى رغبت الدول الإفريقية فى أن يتضمنها حيث تميز الميثاق الإفريقى لحقوق الطفل عن نظيره الصادر عن الأمم المتحدة الصادر عام 1989 كونه أكثر إلماما بالمخاطر والتحديات ضد الأطفال طبقا لمفردات البيئة الإفريقية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
20 ذو الحجة 1435هـ - 14 أكتوبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5712